

الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الزراعة العربية (دراسة حالة دول مختارة)

سالم يونس النعيمي
شغفل علي محسن
قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة والغابات - جامعة الموصل - العراق

الخلاصة

إن التثبيت الاقتصادي والتعديلات الهيكلية من أهم البرامج التي توليها السياسات الاقتصادية في الدول النامية والعربية على وجه الخصوص أهمية كبيرة حيث تتناول معالجة الاختلالات الهيكلية على مستوى القطاعات الاقتصادية وفي هذه الدراسة تم التركيز على معالجة الاختلالات التي تنتاب القطاعات الزراعية في كل من اليمن وسوريا والمملكة العربية السعودية وتم اختيار هذه الدول عينة تمثل الدول العربية في تبايناتها الفكرية والموردية كما تم الاعتماد على متغيرات هيكلية متشابهة مع بعض الاختلافات في النموذج الاقتصادي الذي تم اعتماده لدول العينة ، وبحسب الأولوية التي توليها هذه الدول في معالجة الاختلالات الاقتصادية في قطاعاتها الزراعية برزت تباينات ملحوظة في طبيعة التعامل مع هذه الاختلالات. واعتمد التحليل المقارنة بين حقبتين ما قبل وما بعد الإصلاح الاقتصادي لنموذج اخذ متغيرات متشابهة للحقتين حتى يتبين مقدار التغيرات التي انتابت المتغيرات بعد تبني البرامج الإصلاحية سواء بالسلب أو الإيجاب وقد تبين من الدراسة إن هناك مؤشرات إيجابية في بعض المتغيرات بعد تبني الإصلاح الاقتصادي مع بقاء بعضها دون تغيير يذكر. كما في اليمن أما في سوريا فقد ترك هذا النهج بعض الآثار السلبية لاسيما فيما يخص نمط التغير في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وقد اقتصر النتائج الإيجابية في ارتفاع الرقم القياسي لإنتاج الفرد من السلع الزراعية. وفي السعودية ظهرت بعض النتائج الإيجابية وأخرى سلبية بعض السلبيات في نمط التغير في قيمة الناتج الزراعي (متغير هيكلية)، أما الجوانب الإيجابية فقد تركزت في تعديل اثر كل من الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية، والرقم القياسي لإنتاج الفرد من السلع الزراعية من متغيرات ليس لها أي تأثير معنوي إلى متغيرات ذات تأثير معنوي ومرتبطة بعلاقة موجبة مع المتغير الهيكلي .

المقدمة

تقوم غالبية الدول النامية ومنها العربية حالياً بتطبيق برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي سواء بتمويل ذاتي أو بمساعدة مؤسسات التمويل الدولية أو الإقليمية وتأتي هذه البرامج استجابة لمتطلبات التغيرات المضطربة في نمط البيئة الخارجية والظروف الملحة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي كما جاءت استجابة أو رد فعل للضرورة الاقتصادية التي عانت منها الدول العربية خلال الثمانينات والتسعينات ، واستهدفت استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي للحد من ظاهرة التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات كما استهدفت هذه البرامج تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي المستمر وتحسين مستويات المعيشة والحد من ظاهرة البطالة . تتلخص مشكلة الدراسة بأن القطاع الزراعي العربي يعاني من اختلالات هيكلية كانت سبباً في تخلف هذا القطاع وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن الاختلالات في هيكل العمالة لهذا القطاع والتي تعد السمة التي يتسم بها القطاع الزراعي العربي. الامر الذي يستوجب تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية للحد من هذه الاختلالات. إن برامج التكيف الاقتصادي والتعديلات الهيكلية في الاقتصاديات النامية لم تكن وليدة اليوم وإنما جاءت استجابة لما تملية شروط العولمة واستعداداً للتعامل مع معطيات الاقتصاد الحر ، كما تعد هذه البرامج حلاً لمشكلة اقتصادية تمثلت في وجود اختلالات في الهيكل الاقتصادي في الدول النامية لاسيما هيكل القطاع الزراعي لذلك فإن التعديلات الهيكلية تعد من أهم الشروط الضرورية لمنافسة الدول المتقدمة. وتتأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لإحداث التحول المطلوب لهذا القطاع لدول عربية مختارة تتناول طبيعة آثار هذه البرامج وطبيعة دور الدولة في إدارة الاقتصاد وأبعاد هذا الدور وما هي الآليات والسياسات التي من خلالها تستطيع الدولة ومن خلال مسارات هذه البرامج وبما يحقق

بحث مسجل من اطروحة الدكتوراه للباحث الثاني ٢٠٠٥

تاريخ تسلم البحث ٩ / ١٢ / ٢٠١٠ وقبوله بتاريخ ١٢ / ٩ / ٢٠١١

الأهداف المرجوة منها. تعتمد هذه الدراسة على فرضية مفادها إن الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي هي المحدد الرئيس أمام النهوض بالقطاع الزراعي في دول العينة وتشكل العائق الأكبر أمام قدرة الإنتاج الزراعي العربي من منافسة مثيله من القطاعات في الدول المتقدمة لذلك فإن برامج الإصلاح الاقتصادي هي واحدة من أهم الأدوات التي يمكن إن تترقي بالحد من هذه الاختلالات، ويسعى البحث لإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها. وتهدف الدراسة إلى تبيان أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتعديلات الهيكلية على الزراعة العربية وذلك لدول العينة قيد الدراسة، ومن خلال نموذج كمي يأخذ في حسبانته جميع الظروف المحيطة بالبلد المطبق لهذه التعديلات الخارجية منها والداخلية والكلية منها والجزئية، كما تهدف الدراسة إلى بيان نواحي القصور في تطبيق هذه البرامج، والخروج بتوصيات تتضمن معالجة نقاط الخلل في تطبيق مثل هذه البرامج. إذ تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الهيكل الاقتصادي هو النمط الذي يركز عليه الاقتصاد، حيث إن أي اقتصاد يقوم على مجموعه من النسب والعلاقات التي تمثل الشكل النهائي لخصائص وسمات هذا الاقتصاد ومدى تقدمه (Chenery، ١٩٧٩).

ويرى (والاس بيترسون، ١٩٦٨) إن الهيكل الاقتصادي يدل على المساهمة القطاعية للأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج القومي وعلى توزيع الأيدي العاملة على الأنشطة الاقتصادية ذاتها. ويحصل تغيير في الهيكل الاقتصادي عندما يطرأ تغيير على الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج القومي أو عندما يطرأ تغيير في التوزيع النسبي للأيدي العاملة في تلك القطاعات، إذ يعد الهيكل الاقتصادي المؤشر أو الدليل على المساهمة النسبية للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج القومي وهناك شبه اتفاق على إن التكيف الاقتصادي هو برنامج لتعديل مسار الاقتصاد بهدف الحد من الإختلالات الداخلية والخارجية أو إزالتها لضمان نمو اقتصادي من خلال التعديلات في السياسات الاقتصادية (عبد الشكور، ١٩٨٧). ويرى بعض الاقتصاديين إن التكيف يتضمن جانبين إحداهما التعديلات الهيكلية والثاني التثبيت الاقتصادي أي إن التعديلات الهيكلية تعمل بداية على تشجيع الاستثمار في المشاريع الإنتاجية وزيادة المدخرات المحلية " أي الاستخدام الكفوء للموارد"، أما سياسة التثبيت فإنها ترمي إلى معالجة الإختلالات في الاقتصادات الكلية من خلال استخدام السياسات المالية والنقدية وأسعار صرف مرنة وتحويل الاستثمار نحو الإنتاج الذي يؤدي إلى توفير نقد أجنبي (حسين، ١٩٩٣). وإذا ما استعرضنا السياق التاريخي لبرامج التكيف الاقتصادي فإن جذورها تمتد من بداية الثلاثينات من القرن العشرين وذلك بعد أن تعرضت العديد من الدول الرأسمالية لازمة اقتصادية عرفت بالكساد العظيم استطاعت هذه الدول التغلب على أزمتها الاقتصادية بعد ظهور النظرية الكينزية التي أكدت على دور الدولة من خلال زيادة الإنفاق لتحفيز الطلب وفي السبعينات من القرن الماضي دخلت الأنظمة الرأسمالية في أزمة اقتصادية جديدة عرفت بأزمة الركود التضخمي التي لم تصمد الأفكار الكينزية في مواجهتها ثم ظهرت مدرسة النقديين في الولايات المتحدة والتي دعت إلى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاعتماد على دور القطاع الخاص في التنمية. وفي الوطن العربي ومنذ الخمسينات وحتى منتصف السبعينات من القرن الماضي ساد خلالها النظام الاقتصادي الموجه وتعاضم دور الدولة في الاقتصاد وفي مرحلة ما بعد (١٩٧٣) ومنذ الطفرة النفطية وامتداداً إلى منتصف الثمانينات استقادت الدول النفطية وغير النفطية من ارتفاع أسعار النفط وحققته معدلات نمو معقولة في اقتصادياتها، ولكن كانت حقبة الفرص الضائعة بالنسبة للدول النفطية حيث لم تستفد من هذه الطفرة في أسعار النفط من خلال استثمارات الإمكانات والموارد الضخمة في تأسيس مرتكزات حقيقية للتنمية (إبراهيم، ١٩٩٩) وتأتي المرحلة التي تلت الفرصة الضائعة بعد تدهور أسعار النفط وتراجع عائدات الدول العربية النفطية خلال حقبة الثمانينات وتزايد معدلات الركود الاقتصادي في الدول الصناعية واجهت الدول العربية أزمت اقتصادية بدرجات متفاوتة مما أوقعها في فخ المديونية بعد لجوء معظمها وبالذات غير النفطية إلى الاقتراض الخارجي عانت على أثره من أعباء تمثلت بخدمة الديون من جانب وضعف مواردها الاقتصادية من جانب آخر ترتب على ذلك كله تزايد العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وضعف الاستثمار وتحت هذه الضغوط اتجهت تلك الدول إلى نادي باريس لجدولة ديونها وكانت الشروط بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين ضرورة تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتعديلات الهيكلية وهو شرط ضروري لجدولة ديونها (شبان، ١٩٩٥) وذلك بالتركيز على إنتاج السلع القابلة للتصدير فضلاً عن تخفيض الإنفاق العام لخفض العجز في ميزان المدفوعات وتوفير النقد الأجنبي (Richard، ٢٠٠٤). لذلك فإن التغييرات الهيكلية تختلف من دولة لأخرى فهي ذات أنماط مختلفة بحسب الزمان والمكان ويختلف مداها وتأثيرها من دولة لأخرى رغم وجود سمات مشتركة للإختلالات الهيكلية في الدول النامية يمكن تلخيصها بالاختلالات بين الموارد المادية والبشرية وكذلك الاختلالات في هيكل الإنتاج وسيادة البطالة المقنعة واختلال هيكل الصادرات (محيي الدين، ١٩٧٥).

ويمكن تمييز الدول العربية إلى مجموعات ثلاث من حيث طبيعة وعمق برامج التثبيت الاقتصادي والتعديلات الهيكلية التي تبنتها تلك الدول.

المجموعة الأولى: وهي الدول التي ترى بان أزمته الاقتصادية ترجع إلى هيمنة القطاع العام على الحياة الاقتصادية بصفة عامة وإخفاقه في تحقيق معدلات الأداء المرغوبة اتجهت تلك المجموعة إلى خصخصة القطاع العام وتصحيح سياساتها المالية والنقدية لاسيما فيما يخص الأجور وأسعار الفائدة وأسعار الصرف واستعانت تلك المجموعة بالمؤسسات المالية الدولية لإحداث تعديلات هيكلية في اقتصادياتها وتعد اليمن نموذجا لهذه المجموعة.

المجموعة الثانية: هي تلك الدول التي لا تزال تولي أهمية كبيرة للقطاع العام ولديها القناعة بأهمية المحافظة عليه وتحديثه مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في التنمية الاقتصادية وتركز هذه الدول على إحداث إصلاحات مالية وإدارية في إطار توجهات ذاتية مستقلة نحو إجراء قدر من الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية وقد اختيرت سوريا أنموذجا لهذه المجموعة.

المجموعة الثالثة: هي تلك الدول التي تقوم اقتصادياتها على آلية السوق وحرري و يقوم البنك الدولي بتقديم قروض إنمائية بدون فائدة لحقب طويلة (٤٠) عاما مع ١٠ سنوات مدة سماح الى الدول الاقل نموا (مجهول، ٢٠٠٠).

وتتكون برامج التكيف من مرحلتين تتعلق الأولى بالإصلاح الاقتصادي والتي تعد من مهام صندوق النقد الدولي الذي يتضمن تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وتقليص الإنفاق العام بهدف زيادة منافسة المنتجات المحلية. أما المرحلة الثانية فإنها تشمل كل جوانب التعديلات الهيكلية الأساسية والتي تعد من مهام البنك الدولي التي تشمل قروض التكيف الهيكلي والقطاعي ويتضمن تحرير التجارة وتحرير النظام المصرفي وخصخصة القطاع العام كما يتضمن الإصلاحات الإدارية وخفض الفقر وإزالة الآثار السلبية المترتبة على برامج التكيف الهيكلي (شوسوفسكي، ٢٠٠١). اهتم العديد من الباحثين بموضوع التغيرات الهيكلية في الاقتصاديات النامية وكل منهم تناول هذا الموضوع من الزاوية التي يرى فيها تحقيقاً للهدف الذي يصبو اليه* ففي دراسة قام بها تشنري وسير كوين (٢٠٠٠) والتي تعد من الأعمال الرائدة في تأسيس منهجية التحول الهيكلي للاقتصاديات وهي منهجية تطبيقية تعتمد على تقدير دوال لمتغيرات التحول الهيكلي وهو متغير معتمد (مثل نصيب القطاعات الاقتصادية كل على حده في الناتج المحلي الإجمالي) ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد وهو متغير مفسر يعكس المرحلة التنموية للقطر وحجم السكان والزمن وهو يعكس اتجاه التحول الهيكلي. وأجرى عبد الواسع (٢٠٠١) دراسة أشار فيها إلى نمط التغير في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية اليمنية وقد اعتمد هذا الباحث على النموذج الآتي:

$$\text{LogXi} = B_0 + b_1 \text{LogY} + b_2 \text{Logn} + U$$

X_i = المؤشر الهيكلي، Y = متوسط دخل الفرد الحقيقي، N = السكان،

B_1 = مرونة النمو، B_2 = مرونة الحجم

المشتق من نموذج تشنري في تحليل التغيرات الهيكلية وأثبتت هذه الدراسة تناقص الأهمية النسبية للزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والذي كان بفعل انخفاض معدلات النمو السنوية للزراعة.

وقام النجفي (٢٠٠٢) بدراسة تناولت سياسة التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الزراعي العربي تطرقت إلى حالة الاقتصاد العربي حيث تشير إلى إن درجة الاختلال الهيكلي على الصعيد العربي قد بلغت ٩٨.٦% حسب مقياس سيمون كوزنتس الذي يشير إلى احتساب الفرق بين الأهمية النسبية للناتج المحلي لكل قطاع إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك الأهمية النسبية للأيدي العاملة لكل قطاع إلى إجمالي الأيدي العاملة وهذا الفرق يمثل درجة الاختلال القطاعي وجمع درجة الاختلالات القطاعية ومقارنتها مع مثيلتها في الاقتصادات المتقدمة التي يجب أن لا تتجاوز ٢٠% وعليه فقد أشارت هذه الدراسة على وجود إختلالات هيكلية عميقة في الاقتصادات العربية يستوجب معالجتها. وفي دراسة Anonymous (٢٠٠٢) عن عولمة الأسواق، تلخصت بأنه يتعين على اقتصاديات البلدان الأقل نمواً أن تخوض منافسة أشد شراسة في السوق العالمية إذ أن التخلّص التدريجي من الحواجز التجارية وزيادة الطلب على المنتجات ذات النوعية الجيدة التي تعد من أهم المشاكل التي تعوق منافسة منتجي البلدان الأقل نمواً في الأسواق العالمية. وقدم

Anonymous (٢٠٠٣) دراسة أشار فيها إلى ضرورة اتجاه البلدان النامية إلى إجراء إصلاحات وتعديلات في هيكلها الاقتصادية حتى يتمكن البنك وصندوق النقد الدوليين من تقديم العون المادي لهذه البلدان كي تتمكن من سداد ديونها وبالرغم من بعض الصعوبات في تنفيذ هذه السياسات إلا أن الميزات المتوخاة من إجراء هذه

التعديلات هي زيادة في النمو الاقتصادي. وفي دراسة أعدتها Nancharaiah (٢٠٠٣) تناولت الإصلاحات الاقتصادية والتنمية الريفية في الهند ، ذكرت هذه الدراسة إنه منذ العام ١٩٩٠ تبنت الهند سياسة التعديلات الهيكلية تماشياً مع ظاهرة العولمة وتحرير التجارة فقد لوحظ تغييراً في السياسات الاقتصادية في الهند من الاقتصاد الموجه إلى استراتيجية تعتمد على آلية السوق في قرارات الإنتاج والتوزيع . ومن خلال استعراض أهم الدراسات التي تناولت الإصلاحات الاقتصادية تبين إن هذه الدراسات تناولت برامج الإصلاح الاقتصادي من جوانب مختلفة فالبعض اقتصر على التحليل الوصفي مستعيناً ببعض المؤشرات الاقتصادية بينما البعض الآخر تطرق إلى التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي - وقد رأى الباحث إن كل من الأسلوبين اللذين اتبعهما الباحثون قد ووفقا في عرض أثر البرامج الإصلاحية إلا أن الدراسات كانت تقتصر على عرض لآثار هذه البرامج بعد تطبيقها ولم تعمل مقارنة حول الأوضاع الاقتصادية قبل وبعد الإصلاحات كما اقتصر معظم هذا الدراسات على استخدام نماذج متشابهة في اختيار المتغيرات مستعينة بنموذج تشنري في معظمها.

مواد البحث وطرائقه

تعد مرحلة توصيف النموذج القياسي المستخدم من أهم وأصعب المراحل في الدراسات الاقتصادية لاسيما وإنها المرحلة التي يبرز فيها البعد الحقيقي لطبيعة المشكلة قيد الدراسة والجوانب التي ينظر إليها الباحث في دراسته ، وقد اخذ النموذج المقترح الصيغة الآتية :

$$Y = A + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + B_7X_7 + B_8X_8 + B_9X_9 + B_{10}X_{10} + U$$

حيث Y = نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

اعتمد هذا النموذج لدول العينة بجميع متغيراتها تقريباً مع مراعاة اختلاف المتغير المعتمد (المتغير الهيكلي) في السعودية حيث تم اختيار قيمة الناتج الزراعي كمتغير هيكلي وذلك كي نتجنب التقلبات في أسعار النفط لدول الربع النفطي . بخلاف اليمن وسوريا والذي كان عبارة عن نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي . ويشير X_1 إلى سعر الصرف أما X_2 فهو يعبر عن الأسعار المزرعية و X_3 نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي و X_4 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أما X_5 معدل التراكم الرأسمالي و X_6 الضرائب غير المباشرة و X_7 التكنولوجيا الميكانيكية و X_8 درجة الانفتاح الاقتصادي و X_9 الرقم القياسي العام لأسعار المواد الغذائية و X_{10} الرقم القياسي لإنتاج الفرد من السلع الزراعية و X_{11} فإنه يشير إلى نسبة الواردات للناتج المحلي . أما نمط التغير في هيكل العمالة والذي يعد من أهم الاختلالات التي تتسم بها الزراعة في الدول النامية فقد تم الاعتماد على النموذج الآتي :

$$Y = A + B_1X_1 + B_2X_2 + U$$

وعمدت الدراسة إلى بيان أثر الإصلاحات الاقتصادية في هيكل العمالة بعد الإصلاح الاقتصادي حيث Y = القوى العاملة الزراعية . و X_1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، أما X_2 حجم السكان فإنه يعكس القدرة الاستيعابية للسوق من جانب ويشير إلى مدى التغير في حجم القوى العاملة بالزيادة أو النقصان مع الزيادة في عدد السكان.

النتائج والمناقشة

أ. نتائج التحليل للنموذج الكمي لليمن الشمالي قبل تبني الإصلاح الاقتصادي : من النموذج المقترح تم تقدير معاملات المتغيرات ولعدم تجاوز البعض منها الاختبارات الإحصائية أعيد تقدير المتغيرات الأكثر أهمية ومعنوية وبصيغ رياضية مختلفة واختيرت الدالة الآتية بصيغتها اللوغارتمية المزدوجة وهي :

$$\begin{aligned} \text{Log } y = & 2.59 + 0.034 \text{ Log } X_1 - 0.118 \text{ Log } X_2 + 0.074 \text{ Log } X_3 - 0.482 \text{ Log } X_4 \\ T = & \quad (1.01) \quad (-3.00) \quad (5.39) \quad (-5.08) \\ & + 0.028 \text{ Log } X_5 + 0.0048 \text{ Log } X_7 + 0.231 \text{ Log } X_{10} \\ & \quad (0.98) \quad (0.09) \quad (5.54) \end{aligned}$$

$$D.W = 3.2$$

$$F = 106$$

$$R^2 = 98.1\%$$

وقد تم الإبقاء على المتغيرات غير المعنوية في النموذج وذلك لأهميتها الاقتصادية من جانب ولغرض قياس تأثيرها في المرحلة اللاحقة التي تمثل مرحلة تبني البرامج الإصلاحية من جانب آخر وذلك لبيان التغيرات التي تحدثها هذه المتغيرات. ظهرت معنوية كل من (X_2, X_3, X_4, X_{10}) تحت مستوى معنوية (0.05) ولم تظهر معنوية للمتغيرات الأخرى والتي يمكن أن تعزى للأسباب الآتية: إن سعر الصرف المتغير (X_1) خلال هذه الحقبة لم يكن يعكس القيمة الحقيقية للنقود ذلك بسبب تدخل الدولة في تحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار وأيضا لم يكن لمتغير X_5 معدل التراكم الرأسمالي أي تأثير معنوي وذلك لمحدودية تراكم رأس المال الثابت إذ لم يكن له أي تأثير على زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، ولم تظهر أيضاً معنوية X_7 (التكنولوجيا الميكانيكية) للسبب نفسه، إذ تعد اليمن دولة فقيرة لم تمكنها مواردها الاقتصادية من تطوير القطاع الزراعي، وقد أبقينا على هذه المتغيرات في النموذج رغم عدم معنويتها في مدة ما قبل الإصلاح الاقتصادي للأسباب التي ذكرت، وهذا ما سوف نتبعه في معرض دراستنا للمتغيرات المؤثرة على المتغير الهيكلي لدول العينة لاحقاً ولأننا عمدنا على أن تكون المتغيرات خلال الحقتين متشابهة فقد أبقينا على كل المتغيرات في النموذج. أما إشارات المعلمات التي تعكس طبيعة العلاقة بين المتغير الهيكلي والمتغيرات المفسرة فيمكن أن تفسر كما يأتي:

إن المنطق الاقتصادي يشير إلى أن الأسعار المزرعية (X_2) ترتبط بعلاقة موجبة مع المتغير الهيكلي، وهنا ظهرت العلاقة سالبة وتؤكد عدم إعطاء الأسعار المزرعية أهمية في السياسات الزراعية خلال هذه المدة التي سبقت عملية الإصلاح الاقتصادي كما أن السلع الزراعية الغذائية المستوردة كانت هي المستفيد من ارتفاع أسعار السلع الزراعية المحلية لاسيما وان أسعارها كانت منخفضة فضلاً عن أن الدعم الذي كان يقدم للزراعة كان يلغي أي دور للأسعار في تحفيز الإنتاج. أما (X_3) نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي فقد جاءت إشارتها مطابقة للنظرية والتي تعكس قدرة الصادرات على تنشيط القطاع الزراعي وتوفير مستلزمات الإنتاج وهذه بسبب الزيادة الحاصلة في الصادرات اليمينية المتأتية من النفط خلال هذه المدة ورافقتها زيادة في المتغير الهيكلي بسبب توفير مستلزمات الإنتاج المتأتية من صادرات النفط.

أما (X_4) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد جاءت إشارة معلمته عكس المنطق الاقتصادي ورغم ذلك أنها متفقة والظروف التي كان يعيشها المجتمع اليمني في هذه المرحلة حيث شهدت اليمن هجرة الكثير من الأيدي العاملة خارج الوطن والتي وفرت دخول مرتفعة نسبياً والاعتماد على عائدات المغتربين في توفير معظم السلع الغذائية المستوردة مما نجم عنه ثبات نسبي في مقدار الطلب على السلع الغذائية المحلية. أما (X_{10}) نسبة الواردات الزراعية للناتج المحلي الإجمالي فإن إشارة معلمتها تشير إلى العلاقة الموجبة وهذا ما يشير إلى أن الزراعة اليمينية اعتمدت في جزء منها على توفير الواردات الزراعية من مكائن وآلات ومستلزمات الإنتاج الأخرى، إذ أن زيادة في نسبة الواردات الزراعية للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% ينجم عنه زيادة في المتغير الهيكلي بنسبة 0.23%.

ب. نتائج التحليل للنموذج الكمي للجمهورية اليمنية بعد تبني برامج الإصلاح الاقتصادي: في النموذج المقدر لليمن اعتمدت الصيغة الخطية لنموذج الانحدار المتعدد كأفضل صيغة مثلت الدالة وكالاتي:

$$Y = 8.43 + 0.229 X_1 - 0.0774 X_2 - 0.564 X_3 + 0.055 X_4 + 0.105 X_5$$

$$T = \begin{matrix} (3.94) & (-3.58) & (-4.48) & (4.21) & (2.62) \\ & -0.0021 X_7 & +0.219 X_{10} & & \end{matrix}$$

$$\begin{matrix} & (-3.72) & (1.38) & & \end{matrix}$$

$$D.W = 2.64 \quad F = 7.32 \quad R^2 = 0.93$$

وقد تم إيجاد المرونة من الدالة الخطية (تم إيجاد المرونة من خلال المعادلة التالية): $(e = \beta \frac{\bar{X}}{\bar{Y}})$

والتأكد من معنوية كل المتغيرات في النموذج وقد فسر النموذج نحو 93% من التغيرات في المتغير الهيكلي، أما إشارة المعلمات فقد كانت متفقة في أحيان كثيرة مع المنطق الاقتصادي وفي أحيان أخرى غير متفقة ويمكن أن تفسر هذه العلاقات كما يأتي:

فالعلاقة (X_1) سعر الصرف الموجبة بالمتغير الهيكلي تعد علاقة منطقية تتفق والنظرية الاقتصادية، وقد ظهرت معنوية هذا المتغير في مدة ما بعد الإصلاح الاقتصادي، بينما لم تظهر في النموذج السابق دلالة على النتائج الإيجابية لتحرير سعر الصرف التي اعتمدها اليمن وهي جزء من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته اليمن منذ بداية التسعينيات. أما معلمة (X_2) الأسعار المزرعية، فقد كانت إشارتها

سالبة وهذا ما يتناقض والمنطق الاقتصادي وهذه العلاقة العكسية تبين أن تأثير الأسعار المزرعية قبل تبني الإصلاح الاقتصادي وبعده كانت لها الأثر نفسه ، ولأسباب نفسها لاسيما وان المزارع اليميني يتجه إلى زراعة القات عندما يكون حافز ارتفاع أسعار السلع الزراعية اقل استجابة من زراعة شجرة القات بعد أن أصبحت زراعة السلع الغذائية مكلفة في ظل رفع الدعم وغياب الأسواق الداخلية والخارجية المحفزة حيث إن زيادة في الأسعار المزرعية بنسبة ١% ينجم عنه انخفاض في المتغير الهيكلي بنسبة 0.5%.

أما معلمة (X₃) نسبة الصادرات للنتاج المحلي الإجمالي ، فقد كانت إشارتها سالبة وهذه العلاقة رغم عدم اتفاقها مع المنطق الاقتصادي إلا إنها تشير إلى إن زيادة عائدات الصادرات في تلك المدة لم تتجه صوب تنمية القطاعات الاقتصادية بقدر ما انصرفت لترميم وأعدت أعمار ما دمرته حرب الانفصال وترسيخ الوحدة اليمينية الذي رافق ذلك انخفاض في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في ظروف عودة ما يقارب المليون مغترب من دول الخليج وانعكاساته السلبية على مقدار التحويلات الخارجية فضلا عن العبء الذي تحملته الدولة في توفير الخدمات وإعالة المغتربين العائدين. أما معلمة (X₄) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت إشارتها موجبة عكست منطقية هذه العلاقة بعكس ما كانت عليه هذه العلاقة قبل تبني برامج الإصلاح الاقتصادي وهذه نتيجة معقولة ، إذ إن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي في بداية مراحل التنمية لا تنعكس على زيادة في نمو أي من القطاعات وبعد مرور مدة لعلها كانت كافية في اليمن تبرز أهمية هذا المتغير في التأثير على المتغير الهيكلي . وتعكس إشارة معلمة (X₅) معدل التراكم الرأسمالي الموجبة طبيعة العلاقة المنطقية لهذا المتغير مع المتغير الهيكلي وقد كانت دليل على أثر التراكم الرأسمالي في زيادة فاعلية المتغير الهيكلي بعكس الحقبة السابقة التي لم يكن لهذا المتغير أي تأثير معنوي على المتغير الهيكلي. وقد كانت إشارة معلمة (X₇) التكنولوجيا الميكانيكية سالبة وتعد هذه العلاقة غير منطقية اقتصاديا حيث تشير إلى إن زيادة عدد الجرارات لم يكن له دور في زيادة المتغير الهيكلي بل رافق تلك الزيادة انخفاض في هذا المتغير نتيجة انخفاض معدلات نمو القطاع الزراعي في هذه المدة من جهة ، وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتي من قطاعات أخرى كالنفط من جهة أخرى ساهم ذلك في انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي. أما إشارة معلمة (X₁₀) نسبة الواردات الزراعية للناتج المحلي الإجمالي الموجبة فقد كانت منطقية حيث إن الواردات تساعد في توفير مدخلات الإنتاج لقطاع الزراعة . ولعل ما زاد من أهمية الواردات هو إن واردات القطاع الزراعي يمولها الصادرات من النفط وليس صادرات القطاع الزراعي وهذا بحد ذاته يعد اختلالاً هيكلياً إذ إن اعتماد قطاع الزراعة على صادرات القطاعات الأخرى يشير إلى إن القطاع الزراعي يمثل عبئاً على غيره من القطاعات الأخرى وصادراته تعد محدودة بحيث لا تغطي وارداته ، وهذا يعزى بطبيعة الحال إلى التأثيرات المتداخلة للمتغيرات الكلية مع بعضها البعض.

٢. نتائج التحليل الكمي لنمط التغير في هيكل العمالة الزراعية في الجمهورية اليمنية : في هذا النمط من التغيرات الهيكلية تم الاعتماد الدالة اللوغارتمية المزدوجة كأفضل توفيق للمعادلة وكما يأتي :

$$\text{Log } Y = 4.94 - 0.479 \text{ Log } X_1 - 0.106 \text{ Log } X_2$$

$$T = \quad \quad \quad (-4.59) \quad \quad \quad (-0.79)$$

$$D.W = 2.37 \quad F = 10.78 \quad R^2 = 0.60$$

وقد تأكد معنوية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولم تظهر معنوية لحجم السكان في تأثيرها على المتغير المعتمد. وعكست إشارة معلمة (X₁) العلاقة السالبة والتي تعد متفقه والدراسات التجريبية في ظل تبني الدولة برامج للإصلاح الاقتصادي ، إذ تساهم زيادة الدخل في تعديل هيكل القوى العاملة إلى حيث الإنتاجية العالية للفرد وهو ما يدل على إن هناك اتجاه مستمر في تناقص حصة القطاع من القوى العاملة .

ثانياً: نتائج التحليل الكمي لدول التحكم الاقتصادي

١. نمط التغير في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي سوريا أنموذجاً:

أ. النموذج الكمي المقترح لسوريا قبل تبني برامج الإصلاح الاقتصادي : تم تقدير المتغيرات الأكثر أهمية التي تجاوزت الاختبار الإحصائية والقياسية والاقتصادية وكما يأتي :

$$\text{Log } y = -2.72 + 14.4 \text{ Log } X_1 - 1.55 \text{ Log } X_2 + 0.613 \text{ Log } X_4 - 0.296 \text{ Log } X_6$$

$$(2.58) \quad \quad \quad (-3.25) \quad \quad \quad (1.70) \quad \quad \quad (-1.09)$$

$$+ 0.105 \text{ Log } X_7 - 0.125 \text{ Log } X_8 - 0.595 \text{ Log } X_9$$

$$(1.24) \quad (-0.17) \quad (-1.37)$$

$$DW = 2.20 \quad F = 2.98 \quad R^2 = 77.6$$

وقد تم اختيار الصيغة اللوغارتمية كأفضل صيغة مثلت الدالة أما إشارة المعلمات فهي من أهم الاختبارات الاقتصادية والتي يمكن ان نستخلص منها العلاقات الآتية: تعد إشارة معلمة (X_1) سعر الصرف الموجبة متفقة مع المنطق الاقتصادي وهذه العلاقة تعكس دور سعر الصرف من خلال زيادة الصادرات الناتجة عن انخفاض أسعار السلع المحلية وقابليتها على المنافسة في السوق الخارجية والداخلية، وقد كانت الاستجابة لهذا المتغير كبيرة نتيجة البطء في حركة تغير أسعار الصرف في سوريا مع استمرار التغير السريع في المتغير الهيكلي. أما إشارة معلمة (X_2) الأسعار المزرعية السالبة رغم عدم منطقيتها من الناحية الاقتصادية إلا إنها عكست طبيعة النظام الاقتصادي السوري القائم على الدعم الكبير المقدم للقطاع الزراعي السوري، ونمط التحكم في أساليب وقوى الإنتاج، فضلاً عن قيام الدولة بتثبيت أسعار معظم المنتجات الزراعية، وهذا ما جعل محفزات الأسعار المزرعية هامشية. وعكست إشارة معلمة (X_4) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العلاقة الموجبة وتعد هذه العلاقة منطوية إذ تؤكد دور هذا المتغير في خلق سوق قوية وتغيرات واضحة في هيكل الطلب نتيجة لزيادة دخول الأفراد. وتعكس إشارة معلمة (X_9) قيمة الواردات الزراعية علاقة هذا المتغير العكسية مع المتغير الهيكلي نتيجة مساهمة الواردات من السلع الزراعية المستوردة في منافسة المنتجات المحلية، وهذا ما أدى إلى حرمان المنتجات المحلية من جزء كبير من أسواقها المحلية ترتب عليه نتائج سلبية على مجمل الناتج الزراعي خلال هذه الحقبة.

ب. نتائج التحليل للنموذج الكمي المقترح لسوريا بعد تبني برامج الإصلاح الاقتصادي: استجابة متغيرات النموذج السابق في الحقبة التي سبقت برامج الإصلاح الاقتصادي وتم استخدامها في هذا النموذج بعد حذف متغير قيمة الواردات الزراعية (X_9) لأن وجود هذا المتغير أوجدت مشكلة ارتباط خطي وتم اختيار الصيغة اللوغارتمية بعدها أفضل صيغة مثلت المعادلة وكالاتي:

$$\text{LogY} = - 0.783 + 0.284 \text{ Log}X_1 - 0.137 \text{ Log}X_2 + 0.256 \text{ Log}X_4 + 0.0693 \text{ Log}X_6$$

$$T = \quad (2.25) \quad (-2.41) \quad (1.84) \quad (1.57)$$

$$+ 0.197 \text{ Log}X_7 + 0.538 \text{ Log}X_8$$

$$(1.86) \quad (1.54)$$

$$D.W = 2.15 \quad F = 3.49 \quad R^2 = 72.3\%$$

وتشير إشارة معلمة (X_1) سعر الصرف إلى علاقة هذا المتغير الموجبة بالمتغير الهيكلي ويعد سعر الصرف خلال هذه المدة ثابتاً نسبياً أي إن الزيادة في المتغير الهيكلي لم تعز إلى حدوث تطور في تحرير سعر الصرف خلال هذه المدة بقدر ما عكست اتجاه السياسات نحو تثبيت سعر الصرف. أما العلاقة العكسية للمتغير (X_2) الأسعار المزرعية فإنها قد عكست نفس الأسباب التي عكستها في حقبة ما قبل الإصلاح الاقتصادي لاسيما في ظل استمرار الدعم وتثبيت أسعار بعض المحاصيل الزراعية. أما إشارة (X_4) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الموجبة فقد عكست العلاقة المنطقية لهذا المتغير مع المتغير الهيكلي. أما (X_6) الرقم القياسي العام لأسعار الغذاء، فقد كانت إشارة معلمة هذا المتغير موجبة بعكس ما كانت عليه في الفترة السابقة سواء من حيث معنوية هذا المتغير أو طبيعته علاقته مع المتغير الهيكلي وهذا يعد من أهم النتائج الإيجابية التي كانت نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي. وعكست إشارة معلمة المتغير (X_7) درجة الانفتاح الاقتصادي الموجبة علاقته المنطقية مع المتغير الهيكلي لاسيما في حقبة الإصلاح الاقتصادي إذ لم يكن لهذا المتغير تأثير معنوي في المدة السابقة للإصلاح الاقتصادي.

أما (X_8) الرقم القياسي لإنتاج الفرد من السلع الزراعية فقد كانت إشارة معلمته موجبة دلالة على طبيعة العلاقة المنطقية بالمتغير الهيكلي لاسيما بعد تبني البرامج الإصلاحية بعكس ما كانت عليه قبل تبني هذه البرامج، وهذا ما يدل على اتجاه الدولة إلى تحديث هذه القطاع وتبني الأساليب الحديثة في الإنتاج.

٢. نتائج التحليل للنموذج الكمي لنمط التغير في هيكل العمالة في سوريا في حقبة ما بعد الإصلاح

الاقتصادي: وقد تم اعتماد نفس المتغيرات لهذا النمط من التغيرات الهيكلية لدول العينة وحسب النموذج السابق كما في اليمن وتم اعتماد الصيغة اللوغارتمية وكما يأتي:

$$Y = -5.58 + 0.529 \text{ Log } X_1 + 1.67 \text{ Log } X_2$$

$$T = \quad (5.77) \quad (11.97)$$

$$D.W = 1.86 \quad F = 71.62 \quad R^2 = 0.90$$

وقد ظهرت معنوية عالية للمتغيرين في النموذج. أما أشارت معاملات المتغيرين فإنها تعكس العلاقات الآتية: كانت إشارة معلمة (X_1) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي موجبة وهذه العلاقة لا تتفق ونتائج الدراسات التجريبية وهي تشير إلى إن الحاجة للأيدي العاملة لا تزال ملحّة لاسيما وإن القطاع الزراعي يعد من أكبر القطاعات امتصاصاً للقوى العاملة واتجاه العمالة نحو هذا القطاع يعد جزءاً من سياسة تكثيف العمل المزرعي التي قد تلجأ إليها الدولة تلاشياً لتراكم الأيدي العاملة وتفاقم البطالة. كما تشير العلاقة الموجبة لمعلمة (X_2) حجم السكان إلى إن العمالة الزراعية تزداد أكثر من الضعف بتضاعف عدد السكان وهو ما يشير إلى إن سوريا لم تعط هذا الجانب أهمية تذكر في سلم أولويات معالجة الاختلالات في القطاع الزراعي لاسيما وإن حجم القطاع الزراعي السوري يتطلب زيادة مستمرة في القوى العاملة ، وهذا يشير إلى زيادة الخلل الهيكلي خلال هذه المدة التي تعد حقبة الإصلاح الاقتصادي في سوريا.

ثالثاً: نتائج التحليل الكمي لدول الربيع النفطي المملكة العربية السعودية أنموذجاً :

١. نمط التغيرات الهيكلية في قيمة الناتج الزراعي الإجمالي :

أ. النموذج الكمي المقترح للسعودية قبل تبني برامج الإصلاح الاقتصادي : من النموذج المقترح تم

تقدير المتغيرات التالية وكما يأتي :

$$\text{Log } y = - 7.67 + 6.20\text{Log } X_1 + 1.06\text{Log } X_2 - 0.033\text{Log } X_4 - 0.677\text{Log } X_5$$

$$T = \quad (1.61) \quad (2.10) \quad (-0.10) \quad (-1.46)$$

$$- 0.219\text{Log } X_6 + 2.69\text{Log } X_7 - 0.726\text{Log } X_8 - 0.248\text{Log } X_9$$

$$\quad (-0.28) \quad (3.21) \quad (-1.63) \quad (-0.53)$$

$$D.W = 3.17 \quad F = 38.76 \quad R^2 = 0.95$$

أما إشارة معالم المتغيرات فقد عكست الإشارة الموجبة لمعلمة (X_1) سعر الصرف العلاقة المنطقية لهذا المتغير مع المتغير الهيكلي في إشارة إلى التغيرات الطفيفة في سعر الصرف مقابل الدولار ولحقب متباعدة مع استمرار الزيادات المتتالية في قيمة الناتج الزراعي ، وهذه العلاقة لا تعكس بالضرورة أثر سعر الصرف في هذه المرحلة بقدر ما تعكس بطء التغيرات في سعر الصرف خلال الفترة المدروسة. أما إشارة معلمة (X_2) الأسعار المزرعية فقد كانت متفقة ونتائج الدراسات التجريبية حيث تشير هذه العلاقة إلى أهمية الأسعار في تحفيز الإنتاج الزراعي قبل عملية الإصلاح إذ كان الدعم لهذا القطاع في هذه الحقبة محدوداً برزت على أثره أهمية الأسعار المزرعية في تحفيز الإنتاج. في حين كانت إشارة (X_5) معدل التراكم الرأسمالي السالبة فقد عكست علاقة غير منطقية وتعزى إلى التأكيد على إن دور هذا المتغير كان في غير صالح الزراعة حيث أتجه التراكم الرأسمالي في هذه الحقبة إلى قطاعات أخرى غير الزراعة وما رافقه من تهميش لهذا القطاع فقد رافق الزيادة في هذا المتغير انخفاض في قيمة الناتج الزراعي. أما متغير (X_7) التكنولوجيا الميكانيكية فقد كانت إشارة معلمته موجبة حيث إن زيادة عدد الجرارات بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة في المتغير الهيكلي بمقدار 2.7% وهو ما يؤكد دور المتغير التكنولوجي في التنمية الزراعية في بداية نهضة القطاع الزراعي في المملكة. وأخيراً الإشارة السالبة لمعلمة (X_8) الرقم القياسي لإنتاج الفرد من السلع الزراعية الغذائية فقد إشارة إلى ضالة إنتاجية الفرد في القطاع الزراعي خلال هذه المدة وتختلف أساليب الإنتاج الزراعي في حقبة ما قبل الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها المملكة في السنوات السابقة.

ب. نتائج التحليل للنموذج الكمي المقترح للسعودية بعد تبني برامج الإصلاح الاقتصادي : في النموذج المقدر للسعودية لمدة ما بعد الإصلاح الاقتصادي تم الاعتماد على متغيرات النموذج المقدر للحقبة المتقدمة للإصلاح كما يأتي :

$$Y = -1.05 + 1.82\text{Log } X_1 - 0.052\text{Log } X_2 - 0.148\text{Log } X_4 - 0.443\text{Log } X_5$$

$$T = \quad (1.47) \quad (-0.33) \quad (-0.45) \quad (-1.05)$$

$$+ 0.867\text{Log } X_6 + 0.359\text{Log } X_7 + 0.752\text{Log } X_8 - 0.137\text{Log } X_9$$

$$\quad (3.39) \quad (3.89) \quad (2.13) \quad (-0.43)$$

$$D.W = 2.17 \quad F = 15.31 \quad R^2 = 0.95$$

وواضح إن إشارة معاملات المتغيرات المستقلة كانت جميعها متفقة والمنطق الاقتصادي مؤكدة بذلك نتائج الدراسات التجريبية السابقة ، وعكست أيضاً النتائج الإيجابية للبرامج الإصلاحية التي تبنتها المملكة خلال هذه المدة . أن زيادة (X_1) سعر الصرف بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في المتغير الهيكلي بنسبة 1.82%

ومن الملاحظ إن سعر الصرف كان مستقراً خلال هذه المدة ماعدا التغيير الذي حدث في منتصف الثمانينات إذ استقر بعدها سعر الصرف حتى نهاية المدة المدروسة ، أي أن التغيير في قيمة الناتج الزراعي ومضاعفته لم يكن بسبب زيادة أو انخفاض في سعر الصرف . أما (X_2) الأسعار المزرعية فلم يكن لها أي تأثير معنوي دلالة على أن الدعم للقطاع الزراعي في هذه المرحلة قد همش دور الأسعار المزرعية في التأثير على المتغير الهيكلي بعكس ما كانت عليه في الحقبة السابقة للإصلاح. وإشارة معلمة (X_6) الرقم القياسي العام لأسعار السلع الغذائية كانت موجبة ، وهذه العلاقة منطقية في ظل تبني برامج الإصلاح الاقتصادي بينما كانت هذه العلاقة عكسية في الحقبة التي سبقت تنفيذ هذه البرامج . وكذلك العلاقة الموجبة هنا للمتغير التكنولوجي (X_7) ، إذ أن مضاعفة عدد الجرارات يؤدي إلى زيادة المتغير الهيكلي بنسبة 36% ، وهو ما يشير إلى الثمار الجيدة التي جنتها المملكة جراء تنفيذها لسياسات التنوع الاقتصادي وتحديث القطاع الزراعي فقد تزايدت قيمة الإنتاج الزراعي نتيجة لتبني السعودية الأساليب الحديثة في الإنتاج التي كان من أهمها مضاعفة عدد الجرارات . وتشير العلاقة الموجبة لمعلمة (X_8) الرقم القياسي لإنتاج الفرد مع المتغير الهيكلي وقد كانت هذه العلاقة عكسية في حقبة ما قبل الإصلاح الاقتصادي مما يشير إلى حدوث طفرة وتطور نوعي في إنتاجية المزارع السعودي وزيادة قدرته على تبني الأساليب الحديثة في الإنتاج .

٢. نتائج التحليل للنموذج الكمي لنمط التغيير في هيكل العمالة لمدة ما بعد الإصلاح الاقتصادي في السعودية : تم اعتماد النموذج السابق لبيان نمط التغيير في هيكل العمالة وكما يأتي :

$$\text{Log } Y = 14.1 - 0.20 \text{ Log } X_1 - 2.81 \text{ Log } X_2$$

$$T = \quad \quad \quad (-0.19) \quad (-3.82)$$

$$D.W = 1.79 \quad \quad \quad F = 10.17 \quad \quad \quad R^2 = 0.57$$

وقد تأكدت معنوية حجم السكان بينما لم يكن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ذا تأثير معنوي وتشير العلاقة العكسية لحجم السكان إلى إنه عند ما يزداد السكان بنسبة 1% فإن القوى العاملة الزراعية تنخفض بنسبة 2.81% دلالة على العلاقة المنطقية في ظل تبني المملكة برامج للإصلاح الاقتصادي إذ أدخلت الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي بشكل كبير أتاح لها إحلال الآلة محل الأيدي العاملة وهو ما يعد من أهم النتائج الإيجابية لسياسات الإصلاح الاقتصادي لاسيما في مجال الاختلالات في هيكل العمالة الزراعية التي اتسمت بها الدول النامية. ومن خلال دراسة طبيعة البرامج الإصلاحية والذي تم التركيز من خلالها على الإصلاحات الاقتصادية لقطاع الزراعة في دول العينة ونظراً لتداخل متغيرات الاقتصاد الكلي في التأثير والتأثر ببعضها فقد اعتمدت الدراسة على استخدام نموذج كمي يحتوي على متغيرات ذات اتجاهين في التأثير على المتغير الهيكلي فكان جزء من هذه المتغيرات على علاقة مباشرة بقطاع الزراعة ومتغيرات أخرى على علاقة غير مباشرة بهذا القطاع أي إنها تنطوي تحت مفهوم متغيرات الاقتصاد الكلي ، تم من خلالها تحديد بعض الاستنتاجات التي ترجمتها نتائج التحليل الكمي لهذه المتغيرات كان من الضروري أن نشير إليها حتى نتعرف على مدى اقتراب أو ابتعاد هذه الدراسة عن الفرضية التي تنطلق من مفهوم إن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الزراعية هي العائق الأكبر أمام زيادة مساهمة الزراعة في تحقيق الأهداف التنموية كما تعد هذه الاختلالات المحدد الرئيس لقدرة القطاع الزراعي على منافسة مثيله من القطاعات في الدول المتقدمة وعلى هذا الأساس اهتمت الدراسة بإثبات هذه الفرضية من عدمها . ويمكن أن توصي الدراسة بعدة نقاط على المستوى القطري تتناول جوانب القصور في المتغيرات

التي تناولتها برامج الإصلاح الاقتصادي ومنها ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية في اليمن:

- العمل على تعديل الأسعار المزرعية وعلاقتها بالمتغير الهيكلي بحيث لا يؤدي ارتفاعها إلى الانصراف إلى زراعة شجرة القات وذلك برفع أسعار المحاصيل الزراعية بما ينافس أسعار هذه الشجرة والحد من زراعة القات ومحاربه بكل الوسائل.

- توفير أساليب الزراعة الحديثة وتشجيع استثمار القطاع الخاص في هذا المجال لاسيما في توفير الآلات الزراعية.

- تدريب وتطوير المزارع اليمني بما يؤهله التعامل مع أساليب الإنتاج الحديثة.

أما التوصيات التي يمكن إن تقدم للنهوض بقطاع الزراعة ومعالجة الاختلالات في الزراعة السورية فيمكن تلخيصها بعدة نقاط هي:

- ترك أسعار الصرف لقوى السوق وعدم المبالغة في هذا المتغير وذلك حتى تستطيع المنتجات الزراعية السورية من المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

- عدم التدخل في أسعار المنتجات الزراعية حتى تقدم الأسعار الحافز للمنتج بزيادة إنتاجه وتحسينه وتخفيض الدعم المقدم للقطاع الزراعي.
- معالجة الاختلالات في هيكل العمالة الزراعية من خلال تقليص حجم العمالة بما يتناسب ومقدار مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.
- أما فيما يخص السعودية فإن التوصيات تتركز بالنقاط الآتية:
- العمل على إطلاق الحرية لقوى السوق في تحديد أسعار الصرف.
- تخفيض الدعم وترك محفزات الأسعار تعمل ضمن آلية السوق بما يعكس قدرة السوق على تشجيع الإنتاج الزراعي .

ECONOMIC REFORM AND STRUCTURAL IN ARAB AGRICULTURAL (A CASE STUDY OF SELECTED COUNTRIES)

Salim Y. Al-Niaamy
Dept. of Agri- Econ, College of Agri & Forestry , Mosul University

Shafal A. Omair

ABSTRACT

Economic stabilization and structural adjustments are among the important programs adopted by economic policies in the developing and Arabic countries. These programs deal with the structural imbalances in economic sectors. In this study concentration is laid upon dealing with imbalance in agricultural sector in Yemen, Syria and Saudi Arabia. These countries are selected as a sample representing the Arabic countries in their intellectual and source differences. Similar structural variables with some differences in the economic model are also used where due to the priority of dealing with these economic imbalances in agricultural sectors in each of these countries have been differences in the nature of dealing with these imbalances. Analysis had depended on a comparison between pre and post economic reform for the model of using similar variables for the two periods to identify the negative or positive changes in these variables after adopting reform programs. The study has showed that there were positive indicators in some variables after adopting economic reform while some of them remained unchanged, as in Yemen, for example. For Syria this approach has some negative effects especially for type of change in agriculture contribution rate in gross domestic production. In Saudi Arabia where no change has been noticed in type of change in agricultural product value (structural variable) positive aspects of adopting reform programs include the change of index number of food products prices and the index number of agricultural production per capita from non-significant to significant variables

المصادر

- إبراهيم، حسنين توفيق (١٩٩٩). "الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة .
- حسن، مصطفى مهدي (١٩٩٣). "مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكيف الاقتصادي للبلدان النامية، مجلة آفاق عربية، السنة (١٢) (٢).
- شبانة، رمزي زكي (١٩٩٥). "أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على التنمية البشرية"، عالم المعرفة، الكويت.

شعلان، عبدالشكور(١٩٨٧). " تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان النامية"، التصحيح والتنمية في البلدان النامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

عمير، شعفل علي محسن (٢٠٠٥)، الأصلاح الأقتصادي والتكيف الهيكلي في الزراعة العربية، دكتوراه ، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل .

عبدالواسع، عامر عبدالحافظ (٢٠٠١). " دراسة تحليلية للتنمية الزراعية وأثرها الهيكلية في الاقتصاد اليمني للمدة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٨، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة بغداد.

محيي الدين، عمر(١٩٧٥). "التخلف والتنمية"، دار النهضة العربية، القاهرة.

مجهول (٢٠٠٠)"الدورة التدريبية القومية في مجال تحليل السياسات الزراعية"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

مجهول(١٩٩٨)" تقويم أثر برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على القطاعات الزراعية في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الخرطوم.

ميشيل شوسوفسكي(٢٠٠١). " عولمة الفقر"، ترجمة جعفر السوداني، بيت الحكمة، بغداد.

النجفي، سالم توفيق (٢٠٠٢). " سياسة التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي"، مراجعة الدكتور حميد الجميلي، بيت الحكمة، بغداد، العراق.

والاس بنرسون (١٩٦٨). " الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي"، ترجمة صلاح الدباغ، المكتبة العصرية، بيروت

Anonymous (2003). "Structural adjustment program", Whirled Bank group. World Bank.

Cheney, H.B (1979). "Change and Development Policy", A world Bank Publication Washington.

Nancharaiah. G (2003). "Economic Reforms and Rural Development in India", New Delhi, Academic Foundation:

Richard. N. Cooper(2004). "Economic stabilization and Debt Developing", Countries, the information revolution and developing countries: